

شركة دبي الأولى للتطوير العقاري
شركة مساهمة كويتية (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المسنّقل

شركة دبي الأولى للتطوير العقاري - ش.م.ك. (عام2)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة	
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
35 – 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

البزيع وشركاه RSM

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفا 13022، دولة الكويت

ت 965 22961000
ف 965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة دبي الأولى للتطوير العقاري - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة**الرأي**

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة دبي الأولى للتطوير العقاري - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتغيرات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتتفقها التقديرية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقير، إن مسؤوليتنا وفقاً ل تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

امور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة كل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، دون إبداء رأي منفصل حول تلك الأمور. وفيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الهامة:

تقييم العقارات الاستثمارية

إن العقارات الاستثمارية بمبلغ 118,572,67 دينار كويتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات المجموعة. إن تحديد القيمة العادلة ل تلك العقارات يخضع لأراء ذاتية تعتمد إعتماداً كبيراً على تقييمات وإفتراضات. وفقاً لذلك، فإن تقييم العقارات الاستثمارية قد تم اعتباره من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بعمل تقييم سنوي من خلال مقيمين معتمدين لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. إن تلك التقييمات تعتمد على بعض الافتراضات الأساسية مثل تقرير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، والإلام بمطاعيم السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقييم القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارن ورسملة الدخل،أخذأً بالاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم التي تمت من قبل المقيمين المعتمدين وتقييم طريقة العرض والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، كما هو مبين في إيضاح رقم (11).

أمر آخر

إن البيانات المالية المجموعة لشركة دبي الأولى للتطوير العقاري - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (المجموعة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر، والذي أصدر رأياً غير محفوظ على تلك البيانات المالية المجموعة بتاريخ 4 فبراير 2018.

معلومات أخرى

يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجموعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن هذه المعلومات الأخرى من مسؤولية الإدارة. إن رأينا حول البيانات المالية المجموعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أنها لا نعتبر عن آية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجموعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسبة بشكل مادي مع البيانات المالية المجموعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون باظهار ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجها في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجموعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجموعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجموعة، بحيث لا تتضمن آية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجموعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفيية المجموعة أو إيقاف انشطتها أو عدم توفر آية بديل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

ان المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المنوط بها الإشراف والرقابة على عملية إعداد البيانات المالية.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجموعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجموعة كل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائمًا بكشف الأخطاء المالية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجموعة.

وكم جزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أنها نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجموعة، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المالية الناتجة عن الإحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفوات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقريرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجموعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجموعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجموعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجموعة. إننا مسؤولين عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أنها مسؤولين فقط عما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتوافق مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباها أثناء عملية التدقيق.

كما أنها قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، والتدابير ذات الصلة في هذا الصدد متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التوافق بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، وقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا لتجنب نتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولاته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولاته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة رقم 33
البزيعر وشركاه RSM

دولة الكويت
7 مارس 2019

<u>2017</u>	<u>2018</u>	<u>إيضاح</u>	<u>الموجودات</u>
1,175,652	1,037,555	3	الموجودات المتداولة: نقد ونقد معادل
-	1,858,887	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مستحق من طرف ذي صلة
6,581,046	6,628,708	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
977,800	518,898	6	عقارات بعرض المتاجرة
602,095	432,631	7	مجموع الموجودات المتداولة
9,336,593	10,476,679		
14,655,930	-	8	الموجودات غير المتداولة: دفعت مقدمة لشراء عقارات
-	6,205,452	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
9,976,060	-	10	موجودات مالية متاحة للبيع
50,666,898	67,572,118	11	عقارات استثمارية
11,928,354	12,641,794	12	استثمار في شركة زميلة
87,227,242	86,419,364		مجموع الموجودات غير المتداولة
96,563,835	96,896,043		مجموع الموجودات
123,522	-		المطلوبات وحقوق الملكية
2,647,463	1,393,157	13	المطلوبات المتداولة: دفعت مقدمة من عملاء
1,315,200	1,778,433	14	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
4,086,185	3,171,590		دائنو إجارة
16,274,198	14,599,691	14	مجموع المطلوبات المتداولة
120,824	158,543		
16,395,022	14,758,234		المطلوبات غير المتداولة:
20,481,207	17,929,824		دائنو إجارة
100,000,000	100,000,000	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
2,760	2,760		مجموع المطلوبات غير المتداولة
(664,834)	(664,834)	16	مجموع المطلوبات
1,319	1,319		حقوق الملكية:
1,206,469	1,206,469	17	رأس المال
1,206,469	1,206,469	18	علاوة إصدار
66,140	66,140		أسهم خزانة
(320,567)	(320,567)		احتياطي أسهم خزانة
811,777	(1,324,274)		احتياطي أجاري
28,737	35,335		احتياطي احتياطي
3,338,258	3,815,967		احتياطي خيارات أسهم للموظفين
(34,089,496)	(30,005,659)		احتياطيات أخرى
71,587,032	74,019,125		احتياطي القيمة العادلة
4,495,596	4,947,094		أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
76,082,628	78,966,219		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
96,563,835	96,896,043		خسائر متراكمة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عبد الله فيصل السلطان
الرئيس التنفيذي

سلوى نبيل ملحس
نائب رئيس مجلس الإدارة

2017	2018	إيضاح	
4,932,972	227,903		<u>الإيرادات:</u>
3,247,816	3,031,383		إيرادات بيع عقارات بغرض المتاجرة
228,577	180,864		إيرادات إيجارات
<u>8,409,365</u>	<u>3,440,150</u>		صافي أتعاب إدارة وإيرادات عمولات
			إجمالي الإيرادات
(5,350,002)	(172,082)	7	<u>النفقات:</u>
(791,680)	(744,087)		نفقات بيع عقارات بغرض المتاجرة
<u>(6,141,682)</u>	<u>(916,169)</u>		نفقات إيجارات
			إجمالي النفقات
2,267,683	2,523,981		<u>مجمل الربح</u>
1,967,081	1,938,095	11	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
-	(522)	7	خسائر انخفاض في قيمة عقارات بغرض المتاجرة
881,732	744,736	12	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
199,646	(304,427)	19	صافي (خسائر) أرباح استثمارات
(167,954)	(271,284)	6	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(626,992)	(660,855)		مصاريف عمومية وإدارية
(841,708)	(962,736)		أعباء تمويل
<u>3,679,488</u>	<u>3,006,988</u>		ربح التشغيل
<u>2,530,750</u>	<u>481,476</u>	20	إيرادات ومصروفات أخرى
6,210,238	3,488,464		ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء
(78,555)	(59,756)		مجلس الإدارة
(27,875)	(23,903)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(30,000)	-		حصة الزكاة
<u>6,073,808</u>	<u>3,404,805</u>	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
			صافي ربح السنة
5,643,011	2,943,265		<u>الخاص بـ :</u>
430,797	461,540		مساهمي الشركة الأم
<u>6,073,808</u>	<u>3,404,805</u>		ال控股 غير المسيطرة
<u>5.65</u>	<u>2.95</u>	21	صافي ربح السنة
			ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2017	2018	إيضاح
6,073,808	3,404,805	

صافي ربح السنة

(94,824)	-	12	<p>الخسارة الشاملة الأخرى: بنود يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر من خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع</p> <p>حصة المجموعية من الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية</p>
- (1,113,716)	(892,570) (408,263)	9	<p>بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر</p> <p>مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة</p> <p>مجموع الدخل الشامل للسنة</p>
4,529,295 430,797 4,960,092	2,546,103 450,439 2,996,542		<p>الخاص به:</p> <p>مساهمي الشركة الأم الحصص غير المسيطرة</p>

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2017	2018	
6,210,238	3,488,464	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(199,646)	304,427	ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(2,000,000)	-	التسويات:
-	522	صافي خسائر (أرباح) استثمارات مخصوص لم يعد له ضرورة
167,954	271,284	خسائر انخفاض في قيمة عقارات بفرض المتاجرة
417,030	(55,821)	مخصص في قيمة العادلة لعقارات استثمارية
(1,967,081)	(1,938,095)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
(881,732)	(744,736)	أعباء تمويل
841,708	962,736	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
30,671	37,719	
2,619,142	2,326,500	
(1,203,080)	285,986	التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
4,932,972	227,903	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(10,796)	عقارات بفرض المتاجرة
455,267	(1,349,796)	عقارات استثمارية
2,113,050	(47,662)	دائنوون وأرصدة دائنة أخرى
(713,861)	(123,522)	مستحق من طرف ذي صلة
8,203,490	1,308,613	دفعات مقدمة من عملاء
		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
132,267	118,845	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
-	11,023	صافي الحركة على أرصدة بنوك محتجزة
(5,156,114)	(4,680)	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
367,139	541,658	دفعات مقدمة لشراء عقارات
33,666	-	توزيعات أرباح نقية مستلمة
(4,623,042)	666,846	صافي الحركة على موجودات مالية متاحة للبيع
		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
(1,164,548)	(1,211,274)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(1,039,204)	-	صافي الحركة على دائنوا إجارة
(841,708)	(962,736)	صافي الحركة على دائنوا تورق
(3,045,460)	(2,174,010)	أعباء تمويل مدفرعة
534,988	(198,551)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(392,108)	179,299	صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
913,927	1,056,807	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
1,056,807	1,037,555	نقد ونقد معادل في بداية السنة (إيضاح 3)
		نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة دبي الأولى للتطوير العقاري هي شركة مساهمة كويتية (عامة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 1889 / جلد 1 والمورخ في 30 أبريل 2003 وتعديلاته اللاحقة والتي كان آخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 94032 بتاريخ 9 مايو 2016. إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم هي كما يلي:

- تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها وكذلك إدارة أملاك الغير، وكل ذلك بما لا يخالف الأحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرته من الإتجار في قسم الأراضي السكنية الخاصة على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين.
- تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة الأم فقط في الكويت وفي الخارج.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة أنواعها على أن توفر الشروط المطلوبة فيمن يزاول تقديم هذه الخدمة.
- تملك وإدارة الفنادق والنواحي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستئجارها.
- القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة الأم ولغيرها بما في ذلك أعمال الصيانة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمساعدة وأعمال تكيف الهواء بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها.
- إدارة وتشغيل واستثمار وإيجار واستئجار الفنادق والنواحي والمطاعم والكافيتريات والمجمعات السكنية والمنتجعات السياحية والصحية والمساحات الترفيهية والرياضية والمحلات وذلك على مختلف الدرجات والمستويات شاملًا جميع الخدمات الأصلية والمساعدة والمرافق الملحقة بها وغيرها من الخدمات الازمة لها.
- تنظيم المعارض العقارية بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة.
- إقامة المزادات العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة.
- تملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها.
- إنشاء وإدارة الصناديق العقارية (بعد موافقة بنك الكويت المركزي).
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى المجموعة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية بنظام "البناء والتشغيل والتحويل" (BOT) وإدارة المرافق العقارية بنظام BOT.
- يجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشتراك بأي وجه مع الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تقيم مثل هذه الشركات أو تعقد معها شراكة أو أن تشتري هذه الهيئات أو تلتحق بها.

إن الشركة الأم مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 94032 بتاريخ 7 مايو 2003.

إن الشركة الأم هي شركة تابعة ومملوكة بنسبة 89.91% لشركة المزايا القابضة - ش.م.ك. (الشركة الأم الرئيسية)، وهي شركة مساهمة كويتية عامة مدرجة في بورصة الكويت وسوق دبي المالي.

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 3546 الصفا، 13036 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 7 مارس 2019. إن البيانات المالية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم، كما أن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتختصر السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد

- يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمجموعة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - عقارات استثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ذ).

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018 المتعلقة بالمجموعة وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية
يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تتحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 – د) حول الأثر الأولي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً شاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء المقاربات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكيد من الإيرادات والتడفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 – س) حول الأثر الأولي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) – معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدئي للموجودات، المصارييف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بال الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعرف فيه المنشأة مبدئياً بال الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدمة متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل لدفعه مقدمة. لم يكن لتطبيق تلك التفسيرات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – استثمار في شركات زميلة وشركات المحاسبة

توضيح التعديلات ما يلي:

- (ا) يجوز للمنشأة التي هي (Venture Capital Organization)، أو أي منشأة أخرى مؤهلة، أن تقوم عند الاعتراف المبدئي لكل استثمار على حدة بقياس استثماراتها في الشركات الزميلة وشركات المحاسبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- (ب) إذا كان للمنشأة والتي ليست بذاتها منشأة استثمارية حصة في شركة زميلة أو شركة محاسبة والتي هي منشأة استثمارية، يجوز للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختر الاختيار بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الاستثمارية الزميلة أو المحاسبة لاستثماراتها في شركاتها التابعة. يتم إجراء هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة استثمارية زميلة أو محاسبة، وذلك إما بتاريخ (1) الاعتراف المبدئي بالشركة الاستثمارية الزميلة أو المحاسبة، (2) عندما تصبح هذه الشركة الزميلة أو المحاسبة منشأة استثمارية بذاتها، (3) عندما تصبح الشركة الاستثمارية الزميلة أو المحاسبة شركة أم أيهما أبعد.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) – تحويل العقار الاستثماري

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الانشاء أو التطوير من أو إلى فئة العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن التغيير في استخدام العقار يتم عندما يتواافق استخدام العقار مع معطيات وتعريف العقار الاستثماري أو عندما يتناقض معه مع وجود دليل على تغيير الإستخدام. إن مجرد تغير نية الإدارة في استخدام العقار لا يعتبر دليلاً على التغيير في الإستخدام. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير
 قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشكل مبكر باستخدام طريقة الأثر الرجحي المعدل، حيث أن هذا المعيار يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. إن هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري طريقة المحاسبة عن عمليات التأجير بالنسبة للمورجين، وإنما يتطلب من المستأجرين إثبات كافة الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للايجار التمويلي الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) السابق مع استثناءات محددة على الموجودات المستأجرة ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة المدى. عند بدء عقد الإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالالتزامات الدفعات الإيجارية مقابل الاعتراف باصل يمثل حق المستأجر في استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار. لم يكن للتطبيق المبكر لذلك المعيار أثر مادي على البيانات المالية المقارنة والأرصدة الافتتاحية المرفقة. يرجى الرجوع إلى ايضاح رقم (2 - ص) حول أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16).

• المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): السداد المبكر لأدوات الدين بأقل من مبالغها المستحقة
 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداء الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شرطية أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية ناتجة فقط عن مدفوعات للبالغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض ذلك التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يدخل ضمن معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنتهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي الأطراف الذي يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنتهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق هذه التعديلات باثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاسبة (المشتركة)

توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاسبة التي لا تتطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن تشكل في جوهرها جزءاً من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاسبة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، لا تأخذ المجموعة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاسبة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمسجلة كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاسبة طبقاً للمعيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاسبة.

يجب تطبيق التعديلات باثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن هذه التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

دوره التحسينات السنوية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

معايير المحاسبة الدولي (23) - تكاليف الاقتراض

توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتبدلة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المجموعة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق المجموعة تلك التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. حيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميم:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم ولشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية %	2017	2018	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركات التابعة
99%		99%	إدارة عقارات	الكويت	شركة المستقبل الدولية لإدارة المشاريع - ذ.م.م.
100%	100%		التطوير العقاري	المملكة العربية السعودية	الشركة الكويتية السعودية العقارية - ش.ذ.و.

ان الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغليبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القراءة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لاعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحمولة التي تحفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- آية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. تحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتباينة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتباينة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم وال Hutchinson غير المسسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة وال Hutchinson غير المسسيطرة لعكس التغيرات لل Hutchinson المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن آية فروقات بين الرصيد المعدل لل Hutchinson غير المسسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية لل Hutchinson غير المسسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترافق المسجلة في بيان حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلية طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

عرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا كانت:

- من المتوقع تحققها أو تتوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو محفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تتحققها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة تزيد عن اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا كان:

- من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تسويتها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الإلتزام لفترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لثلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصرف أو إيراد. إن التوزيعات على حامل هذه الأدوات المالية المصنفة حقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوسي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدینین، مستحق من طرف ذي صلة، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائن إيجار، دالدين.

د - 1) الموجودات المالية:

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018:

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 كتطبيق أولي في 1 يناير 2018. تتمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات جوهرية في محاسبة الموجودات المالية ولبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

د - 1/1) تصنیف الموجودات والمطلوبات المالية:

تحديد تصنیف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم جميع الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، على أساس مزيج من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات وصفات التدفقات النقدية التعاقدية لثلك الأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعكس بشكل أفضل كيفية إدارة مجموعة الموجودات المالية لتحقيق أهداف أعمالها وتوليد التدفقات النقدية التعاقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة فقط هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو كانت تهدف إلى تحصيل كلّاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع تلك الموجودات. إذا لم يكن أيّاً منها قابل للتطبيق (على سبيل المثال، الموجودات المالية المحافظ بها بغرض المتاجرة)، يتم تصنیف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة على أساس كل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجموعة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بال الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملات لكافحة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بال الموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدي الحالتين التاليين:

- إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو
- عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فوات قياس الموجودات المالية

تم استبدال فوات القیاس بالمعايير المحاسبى الدولى رقم (39) للموجودات المالية (القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحافظ بها حتى الاستحقاق، القروض والذمم المدية) بالفوات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنیف أرباح أو خسائر البيع إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنیف أرباح أو خسائر البيع إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:
- عند الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج عمل يهدف إلى جمع التدفقات النقدية التعاقدية.
 - في حال كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي أن تستلم تدفقاتها النقية في تواريخ محددة عن طريق دفعات من أصل المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفوائد على أصل المبلغ المستحق القائم.

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، المدينيين، ومستحق من طرف ذي صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

نقد ونقد معادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء والمستأجرين عن بيع وتاجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بهمباً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقادس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض أدوات الملكية دون الرجوع اللاحق في ذلك التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "ال أدوات المالية: العرض" ، ولا يحفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المتصحّلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقدير انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تدويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن جميع الموجودات المالية الأخرى التي لم يتم تصنيفها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم بيانه أعلاه يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والذي يتضمن جميع موجودات المشتغلات المالية. عند التتحقق المبدئي، يمكن للمجموعة تصفيّ الأصل المالي بشكل غير قابل للإلغاء ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك التصنيف يلغى أو يقل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة المحاسبة عنها والذي قد ينشأ بخلاف ذلك التصنيف.

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الأدوات المالية المحافظ عليها لغرض المتاجرة، والتي تم إقتناصها أو شراوها أساساً من أجل تحقيق أرباح على المدى القصير من خلال أنشطة التداول أو إذا كانت جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارنة ولها إتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير.

يتم تسجيل وقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. كما يتم إثبات التغير في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح الخاصة بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع طبقاً للشروط التعاقدية أو عند إثبات حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية: 2/1 د

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قد غير بشكل جوهري طريقة محاسبة المجموعة عن خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عن طريق استبدال نهج "الخسارة المتکبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بنهج "الخسارة الائتمانية المستقبلية المتوقعة".

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من المجموعة أن تقوم بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المستقبلية لجميع أدوات الدين التي لا يحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مبنية على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم تخفيض العجز الناتج عن هذا الفرق باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل.

بالنسبة للمدينين التجاريين، طبقت المجموعة الأسلوب البسيط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية . وعليه، لا تقوم المجموعة بتبني التغيرات في مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم إنخفاض القيمة على أساس مجمع.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في بداية لحدث يؤدي إلى خسائر الائتمان، وإنما من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاقاً أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداء الدين. وخلصت إدارة المجموعة على عدم وجود تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار، إضافة إلى عدم الحاجة إلى قيد أي تعديلات على الرصد الإفتتاحي للخسائر المتراكمة كما في 1 يناير 2018 استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصة تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. (يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعرّض وعمر العلاقة).

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييماً من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – وتشمل الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – وتشمل الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – وتشمل الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثراً سلبياً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرًا" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداء المالي. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متغيراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 30 يوماً. وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متغيراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تلتقي كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

د - (3/1) المرحلة الانتقالية:

استناداً إلى متطلبات التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، تم تطبيق التغييرات التالية في السياسات المحاسبية:

(ا) لم يتم تعديل أرقام المقارنة، حيث تم إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الخسائر المتراكمة واحتياطي القيمة العادلة والمحصص غير المسيطرة كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وإنما تعكس متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وبالتالي فإن البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تعتبر مقارنة بالنسبة للمعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من حيث متطلبات هذه المعايير.

(ب) تم إجراء التقديرات التالية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي لذلك المعيار:

- تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصل المالي.
- تصنيف بعض الاستشارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنف بعض الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحفظ بها بغرض المتاجرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- إلغاء التصنيف السابق للموجودات المالية المتاحة للبيع.

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 هو نقص الخسائر المتراكمة بمبلغ 1,140,572 دينار كويتي، نقص احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 1,254,582 دينار كويتي وزيادة الحصص غير المسيطرة بمبلغ 1,059 على النحو التالي:

الحصص غير المسيطرة	احتياطي القيمة العادلة	الخسائر المتراكمة	رصيد الاقفال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 ديسمبر 2017
4,495,596	811,777	(34,089,496)	
(6,725)	(1,282,702)	1,211,380	أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس: أدوات ملكية متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
7,784	28,120	-	أدوات ملكية متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
			أثر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على أدوات الدين غير المحفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
-	-	(32,914)	(9) لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة (ايضاح 6)
-	-	(37,894)	الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة (ايضاح 12)
<u>4,496,655</u>	<u>(442,805)</u>	<u>(32,948,924)</u>	الرصيد الافتتاحي بعد تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأصلية والقيمة الدفترية وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم (39)	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (9)	التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الموجودات المالية: نقد ونقد معادل مستحق من طرف ذي صلة مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,175,652	1,175,652	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	
6,581,046	6,581,046	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	
944,886	977,800	التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	قروض ومدينون	
<u>2,835,895</u>	<u>2,913,942</u>		متاحة للبيع	أدوات ملكية
<u>7,098,022</u>	<u>7,062,118</u>		متاحة للبيع	أدوات ملكية
<u>18,635,501</u>	<u>18,710,558</u>			مجموع الموجودات المالية
				<u>المطلوبات المالية:</u>
2,647,463	2,647,463	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
17,589,398	17,589,398	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنون إجارة
<u>20,236,861</u>	<u>20,236,861</u>			مجموع المطلوبات المالية

تسويات الأرصدة الدفترية تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى الأرصدة الدفترية تحت معيار التقارير المالية رقم (9)

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2018			القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 ديسمبر 2017
	إعادة قياس	إعادة تصنيف	
977,800	-	-	977,800
(32,914)	(32,914)	-	-
944,886	(32,914)	-	977,800
<u>مدينون وأرصدة مدينة أخرى</u>			
الرصيد أول الفترة			
خسائر الانخفاض في القيمة			
الرصيد آخر الفترة			
<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:</u>			
الرصيد أول المدة			
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع			
الرصيد آخر المدة			
<u>موجودات مالية متاحة للبيع:</u>			
الرصيد أول المدة			
المحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
المحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
الرصيد آخر المدة			
9,976,060	-	-	9,976,060
(2,913,942)	-	(2,913,942)	-
(7,062,118)	-	(7,062,118)	-
			9,976,060
<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:</u>			
الرصيد أول المدة			
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع			
الرصيد آخر المدة			
7,098,022	35,904	7,062,118	-
7,098,022	35,904	7,062,118	-

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2017

قررت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناء عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قامت المجموعة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:

أ) قروض وذمم مدينة – والتي تتبع نفس السياسة المحاسبية المذكورة أعلاه فيما يخص أدوات الدين وذلك بالتكلفة المطافة.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع - إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تضمينها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإداره عند الاعتراف المبدئي لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبدئي بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقاً للاعتراف المبدئي،

يتم إدراج القروض والمدينين والاستثمارات المحافظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطافة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة كما يلي:

(أ) للموجودات المالية المتاحة للبيع والمتمثلة في أوراق مالية بعملات أجنبية – قصيرة الأجل عالية السيولة – فإن فروق تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالتغير في التكلفة المطافة للأوراق المالية يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف بالتغييرات الأخرى في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل الآخر.

(ب) بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة كمتاحة للبيع – في بيان الدخل الشامل الآخر.

عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن احتياطي القيمة العادلة المعترف به سابقاً في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفه إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتضمن الإيضاح رقم (26) تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية.

الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفتها الأصلية يُؤخذ في الاعتبارة كموشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكبية – الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوصاً منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع – تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كمتاحة مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

د - 2) المطلوبات المالية

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان للمجموعة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

دائنون إجارة

يتمثل دائنون إجارة في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبندو تم شراؤها للغير وفقاً لاتفاقيات عقود الإجارة. يدرج رصيد دائنون الإجارة بإجمالي المبلغ الدائن ، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المفرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

د - 3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني حالياً واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

ه - عقارات بعرض المتاجرة

يتم تصنيف العقارات التي تم اقتناصها أو تطويرها لعرض البيع من خلال النشاط الاعتيادي وليس لغرض تأجيرها أو ارتفاع قيمتها كعقارات محفظتها لغرض المتاجرة، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل.

تتضمن التكلفة حقوق أراضي الملك الحر، حقوق الأرضي المستاجرة، المبالغ المدفوعة لمقاولي البناء، تكاليف الاقتراض، تكاليف التخطيط والتصميم، تكاليف إعداد الموقع ، تكاليف الاتساع المهنية والخدمات القانونية، وضرائب تحويل الملكية، وتكاليف البناء غير المباشرة والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

تمثل صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها سعر البيع المقدر من خلال النشاط الاعتيادي بناءً على الأسعار السوقية كما في تاريخ البيانات المالية والمخصومة بتأثير الفترات الزمنية في حال كانت مادية، مخصوصاً منها تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم قيد العمولات غير المسترددة والمدفوعة لوكالات التسويق والمبيعات عند بيع الوحدات العقارية كمصاريف عند دفعها.

عند الاستبعاد، يتم تحديد تكلفة العقارات المحفظة بها لغرض المتاجرة التي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر والتي تتضمن التكاليف المباشرة المتعددة على العقار المباع ونسبة من التكاليف غير المباشرة المتعددة استناداً إلى الحجم النسبي لذلك العقار. عند تخفيض قيمة العقارات المحفظة بها لغرض المتاجرة، يتم إدراج ذلك التخفيض ضمن التكاليف التشغيلية الأخرى.

و- العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسمة المصارييف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصارييف إلى المجموعة، وأن التكلفة يمكن قيسها بصورة موثقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصارييف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار بدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إنتمان البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام بدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغض بيعه في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز- الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة باعتبارها تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتداء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محفظة بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحفظة بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتداء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتداء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتنظر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقديرها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها إذا كانت تكلفة الإقتداء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضروري الإعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختيار انخفاض في القيمة ل الكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محفظة بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحفظة به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح- انخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتهي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تغيرات السوق الحالية لقيمة الرزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بآلية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدمته في تاريخ نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ي - توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطالبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بذلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ك - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصوصة من المبالغ المحصلة.

ل - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

م - أسهم الخزانة

تمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتنتمي المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متى تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحويل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحويل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الإحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الإحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم إحتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل تسيي وتتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ن - احتياطي آخر

يتم استخدام الاحتياطي الآخر لتسجيل أثر التغيير في حصص حقوق ملكية شركات تابعة دون فقدان السيطرة.

س - تحقق الإيراد

يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات لمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء، فيما يلي خطوات النموذج الخمس:

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باشتراك المبالغ المحصلة نهاية عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقد في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدى، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدى في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدى.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام التعاقدى.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الأراء ، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، كانت المجموعة تعرف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تأدية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات واللتزادات. كما تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويتفع بها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- إذا كان أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشبيه الأصل أو تحسينه، أو
- إذا كان أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، وللمجموعة حق ملزم ونافذ في الدفعات المستحقة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

يتم نقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير الازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

إن مصادر إيرادات المجموعة هي من الأنشطة التالية:

• بيع عقارات بغرض المتاجرة

تحتاج إيرادات عند تحويل السيطرة على العقار إلى العميل أو خلال فترة التطوير عندما يكون للمجموعة حق ملزم ونافذ في الدفعات المستحقة عن الأعمال المنجزة حتى تاريخه. إن العقارات بصفة عامة ليس لها استخدام بديل للمجموعة بسبب القيد التعاقدية ويفسح الإيراد بسعر المعاملة المتفق عليها بموجب العقد.

• الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

• أتعاب الإدارة

يتم تحقق إيرادات أتعاب الإدارة، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

• الإيرادات والمصاريف الأخرى

يتم تحقق إيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

تم نقل الإرشادات الخاصة ب الإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح وأرباح بيع الاستثمارات من معيار المحاسبة الدولي رقم (18) إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) دون تغييرات جوهرية في المتطلبات كما هو موضح في إيضاح (2 - د). عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، حدثت المجموعة أنه لم ينجز أي اثر جوهرى على بياناتها المالية المجمعة كما في 1 يناير 2018، حيث أن الاعتراف بالإيرادات للمجموعة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (18) يستناد إلى الالتزامات التعاقدية السارية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017 لا يختلف عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

ع - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجع أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقيير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقيير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للتقدّم مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ف - تكاليف الإقراض

إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة بمتلك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لنكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهرى للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمار المحصلة من الاستثمار المؤقت لفروع محددة والمستمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقراض تتضمن تكاليف التمويل والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من المجموعة فيما يتعلق بإقراض الأموال.

ص - عقود الإيجار

قامت المجموعة بتطبيق مبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية (16) فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود إيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).

المجموعة كمستأجر:

سابقاً قامت المجموعة بتصنيف عقود الإيجار كإيجارات تشغيلية أو تمويلية استناداً إلى تقديرها إذا ما كان عقد الإيجار قد حل كافة المخاطر والعوائد المتعلقة بملكية الموجودات إلى المجموعة. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، تقوم المجموعة بالاعتراف بالالتزامات الدفعات الإيجارية مقابل الاعتراف بأصل يمثل حق المستأجر في استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار، مع استثناءات محدودة على الموجودات المستأجرة ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير.

- عقود الإيجار المصنفة كعقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17):
في المرحلة الانتقالية، تم قياس التزامات الدفعات الإيجارية بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، مخصومة بسعر الإقراض الإضافي للمجموعة كما في 1 يناير 2018. يتم قياس حق استخدام الأصل إما على أساس:
1) القيمة الدفترية كما لو كان قد تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) منذ بدء الإيجار، مخصوصاً باستخدام معدل الإقراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأولي. حيث طبقت المجموعة هذا النهج على عقود التأجير الكبيرة للعقارات الخاصة بها؛ أو
2) مبلغ مساوي للالتزامات الدفعات الإيجارية، والذي يتم تعديله بمقدار مبلغ مدفوعات الإيجار المدفوعة مسبقاً أو المستحقة. حيث طبقت المجموعة هذا الأسلوب على جميع عقود الإيجار الأخرى.

- عقود الإيجار المصنفة كعقود إيجار تمويلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17):
بالنسبة لعقود الإيجار التي تم تصنيفها كعقود إيجار تمويلي وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (17)، تم تحديد القيمة الدفترية لأصول حق الاستخدام والالتزامات التأجير في 1 يناير 2018 بالقيمة الدفترية لأصل عقد الإيجار والتأجير بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) قبل هذا التاريخ مباشرةً.

المجموعة كمؤجر:

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، ليس مطلوباً من المجموعة إجراء أي تعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بالنسبة لعقود الإيجار التي تعمل بموجبها المجموعة كمؤجر.

ق - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيه دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحلول إلى الاحتياطي الإيجاري. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 نظراً لعدم وجود ربح يخضع بعد خصم الخسائر المتراكمة للمجموعة.

ر - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيه دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الرئيلة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنظيمية المنفذة له.

ش - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخالص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيه دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة التابعه وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح التقديمة المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ت - العمارات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعمارات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعمارات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعمارات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعمارات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريجية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية باليتم العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كأدوات الملكية المصنفة باليتم العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقية كأدوات الدين المالية والمصنفة باليتم العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ث - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالياً أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

خ - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينبع عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متذبذب القرارات التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقدير الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ذ - الآراء والتقريرات والإفراضيات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقريرات والإفراضيات المتعلقة بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المبالغ المدروجة بالبيانات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدروجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدروجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

• تحقق الإيرادات:

يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد ما إذا كان ثلثية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تتحقق الإيراد المبنية في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب أراء هامة.

- **تصنيف الأراضي:**
عند اقتناة الأرضي، تصنف المجموعة الأرضية إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأرضي:

أ- **عقارات تحت التطوير**
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأرضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلا من الأرضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنفيها كعقارات تحت التطوير.

ب- **عقارات استثمارية**
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأرضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأرضي يتم تصنفيها كعقارات استثمارية.

- **مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:**
إن تحديد قابلية الاسترداد للبالغ المستحق من العملاء، والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المديونون تتضمن أراء هامة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في احتساب هذه المخصصات.

تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناة الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنفيه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداء. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

الحصص غير المسيطرة بحسب مادية:
تعتبر إدارة الشركة الأم أي حصة غير مسيطرة بنسبة 10% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة التابعة ذات الصلة بحسب مادية. تم عرض الإفصاحات المتعلقة بذلك الحصة غير المسيطرة في الإيضاح رقم (21).

الضرائب:
تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

ب- التقديرات والإفتراضات
إن الأفراضا الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية الفترة المالية والتي لها مخاطر جوهيرية في حدوث تعديلات مادية لقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسورة:
تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والإعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الدين المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الدين المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (25 - ب). يتم شطب الدين المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معابر تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبها يتضمن تحاليل تقادم وتقديرات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

تقييم العقارات الاستثمارية:
تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام ثلاثة طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:
1. رسملة الدخل: والتي يتم بها تقييم قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
2. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

- **تقييم العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة:**
 يتم إدراج العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها للعقارات المكتملة بالرجوع إلى العوامل والأسعار السائدة بالسوق كما في تاريخ البيانات المالية، حيث يتم تحديدها من قبل المجموعة استناداً إلى معاملات مقارنة لعقارات أخرى بنفس القطاع الجغرافي وذات فئة مماثلة. يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها للعقارات تحت الإنشاء بالرجوع إلى الأسعار السائدة بالسوق كما في تاريخ البيانات المالية للعقارات المكتملة مخصوصاً منها التكاليف المتوقعة لاستكمال الانشاء والمصاريف البيعية، إضافة إلى العامل الزمني حتى تاريخ الانجاز.

- **انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:**
 إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

- **الضرائب:**
 تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب التي تمارس فيها أنشطتها وتقتير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستتعكس على ضريبة الدخل والضرائب الموجلة في الفترة التي يتبعن فيها هذا الاختلاف. إن آية تغيرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب الموجلة.

3 - نقد ونقد معادل

	2017	2018	
	1,174,627	1,036,632	
	1,025	923	
	1,175,652	1,037,555	
	(118,845)	-	
	1,056,807	1,037,555	

نقد في الصندوق ولدى البنوك
نقد لدى محافظ استثمارية

(يخصم): أرصدة متحجزة لدى البنوك
نقد ونقد معادل كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية المجمع

4 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2017	2018	
	-	1,707,195	
		111,680	
	-	40,012	
	-	1,858,887	

أسهم ملكية مسيرة
أسهم ملكية غير مسيرة
محافظ استثمارية غير مسيرة

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تصنيف أسهم ملكية بمبلغ 2,841,121 دينار كويتي ومحافظ استثمارية بمبلغ 72,821 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 10).

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

	2017	2018	
	-	-	
	-	2,913,942	
	-	(78,047)	
	-	(5,221)	
	-	(971,787)	
	-	1,858,887	

الرصيد في بداية السنة
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 10)
أثر إعادة قياس القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018 - إيضاح (2 - د)
استبعادات
التغيير في القيمة العادلة (إيضاح 19)
الرصيد في نهاية السنة

5 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، المدراء التنفيذيين للمجموعة، الشركات التابعة والزميلة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

2017	2018	الشركة الأم الرئيسية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية متاحة للبيع مستحق من طرف ذي صلة
-	1,707,195	1,707,195	
2,707,121	-	-	
6,581,046	6,628,708	6,628,708	

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

2017	2018	الشركة الأم الرئيسية	إيرادات إيجارات تكاليف إيجارات صافي إيرادات أتعاب إدارة وعمولات صافي (خسائر) أرباح استثمارات مصاريف عمومية وإدارية
38,777	38,605	38,605	
(131,250)	(115,791)	(115,791)	
180,000	120,000	120,000	
195,108	(804,819)	(804,819)	
(39,780)	(55,428)	(55,428)	

مزايا الإدارة العليا:

2017	2018	مزايا قصيرة الأجل مزايا نهاية الخدمة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة لجان مجلس الإدارة
96,692	107,046	
8,725	9,688	
30,000	-	
-	33,000	
135,417	149,734	

6 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018	مدينون تجاريون (أ) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب) أرصدة مدينة أخرى مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
863,650	739,696	
(314,324)	(600,625)	
549,326	139,071	
36,152	172,784	
-	(15,631)	
36,152	157,153	
392,322	222,674	
977,800	518,898	

أ - مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 30 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين هو كما يلي:

المجموع	أكثر من 180 يوم	180 - 91 يوم	90 - 61 يوم	60 - 31 يوم	أقل من 30 يوم	2018
739,696	478,956	157,285	9,064	26,869	67,522	2018
863,650	277,003	66,204	35,288	-	485,155	2017

ب - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

يتضمن الإيضاح رقم (25 - ب) الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر الائتمان وبالكشف عن المخاطر الائتمان وتحليل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. وتشير أرقام المقارنة لمخصص انخفاض القيمة إلى أساس القياس وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39) والذي ينطبق على نموذج الخسائر المتبدلة، حيث تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في السنة الحالية والذي يعتمد نموذج للخسارة المتوقعة.

إن الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

2017	2018	أرصدة مدينة أخرى	مدينون تجاريين	الرصيد في بداية السنة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39)
149,788	314,324	-	314,324	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - خسائر الائتمان المتوقعة على الخسائر المتراكمة أول السنة (ايضاح 2 - د)
-	32,914	15,631	17,283	الرصيد المعدل كما في 1 يناير
149,788	347,238	15,631	331,607	المحمل خلال السنة
167,954	271,284	-	271,284	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(3,418)	(2,266)	-	(2,266)	الرصيد في نهاية السنة
314,324	616,256	15,631	600,625	

7 - عقارات بغرض المتاجرة
تنتمل العقارات بغرض المتاجرة في عقارات مطورة تقع خارج دولة الكويت، إن الحركة على عقارات بغرض المتاجرة هي كما يلي:

2017	2018	الرصيد في بداية السنة استبعادات
6,015,600	602,095	خسائر انخفاض في القيمة
(5,350,002)	(172,082)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
-	(522)	الرصيد في نهاية السنة
(63,503)	3,140	
602,095	432,631	

تم تحديد القيمة الاستردادية المتوقعة للأراضي والعقارات بغرض المتاجرة بناء على تقييم من مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة، والتي تم على أساسها قيد خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الأراضي والعقارات خلال السنة.

8 - دفعات مقدمة لشراء عقارات
خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت المجموعة بإعادة تصنيف مبلغ 14,660,610 دينار كويتي من بند دفعات مقدمة لشراء عقارات إلى بند عقارات استثمارية (ايضاح 11) وذلك بعد استخراج وثائق الملكية الخاصة بتلك العقارات، كما قامت المجموعة بتقدير تلك العقارات مما نتج عنه ربح تقييم بمبلغ 2,202,420 دينار كويتي تم ادراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

9 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2017	2018	صناديق ومحافظ استثمارية غير مسيرة
-	6,205,452	

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تصنيف صناديق ومحافظ استثمارية في 1 يناير 2018، 7,062,118 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ايضاح 10).

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	الرصيد في بداية السنة المحول من موجودات مالية متاحة للبيع (ايضاح 10) أثر إعادة قياس القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018 - ايضاح (2 - د) التغير في القيمة العادلة الرصيد في نهاية السنة
-	7,062,118	
-	35,904	
-	(892,570)	
-	6,205,452	

10 - موجودات مالية متاحة للبيع

2017	2018	أسهم ملکية مسيرة أسهم ملکية غير مسيرة صناديق ومحافظ استثمارية
2,707,121	-	
134,000	-	
7,134,939	-	
9,976,060	-	

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تبويب: - أسهم ملکية بمبلغ 121,121 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (ايضاح 4). - محافظ استثمارية بمبلغ 72,821 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (ايضاح 4). - صناديق ومحافظ استثمارية بمبلغ 7,062,118 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ايضاح 9).

كما في 31 ديسمبر 2017، لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات غير مسيرة بمبلغ 4,112,709 دينار كويتي نظراً لعدم توافر طريقة موثوقة بها للتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الاختلاف في القيمة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39) المطبق آنذاك.

11- عقارات استثمارية
تنقسم العقارات الاستثمارية إلى ما يلي :

2017	2018	عقارات استثمارية مؤجرة
50,666,898	50,709,088	عقارات تحت التطوير
-	16,863,030	
50,666,898	67,572,118	

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	الرصيد في بداية السنة
49,434,304	50,666,898	إضافات
-	10,796	المحول من دفعات مقدمة لشراء عقارات (إيضاح 8)
-	14,660,610	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(734,487)	295,719	التغير في القيمة العادلة
1,967,081	1,938,095	الرصيد في نهاية السنة
50,666,898	67,572,118	

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية. تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المعترف عليها.

لأغراض تقيير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2018			فترة العقار الاستثماري		
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	أساس التقييم	مكاتب إدارية	مباني سكنية
15,594,555	15,594,555	-	رسملة الدخل	رسملة الدخل	مكاتب إدارية
34,774,563	34,774,563	-	رسملة الدخل	رسملة الدخل	مباني سكنية
339,970	-	339,970	أسعار السوق المقارنة	أسعار السوق المقارنة	مكاتب إدارية
16,863,030	-	16,863,030	أسعار السوق المقارنة	أسعار السوق المقارنة	أراضي فضاء
67,572,118	50,369,118	17,203,000			الإجمالي

2017			فترة العقار الاستثماري		
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	أساس التقييم	مكاتب إدارية	مباني سكنية
16,035,510	16,035,510	-	رسملة الدخل	رسملة الدخل	مكاتب إدارية
356,720	-	356,720	أسعار السوق المقارنة	أسعار السوق المقارنة	مكاتب إدارية
34,274,668	-	34,274,668	أسعار السوق المقارنة	أسعار السوق المقارنة	مباني سكنية
50,666,898	16,035,510	34,631,388			الإجمالي

توجد عقارات استثمارية بمبلغ 34,774,563 دينار كويتي (2017 - 34,274,669 دينار كويتي) مرهونة لأحد البنوك مقابل دائنها إجارة كما هو مبين في (إيضاح 14).

توجد عقارات استثمارية بمبلغ 15,594,555 دينار كويتي (2017 - 16,035,510 دينار كويتي) مرهونة لأحد البنوك مقابل قروض وتسهيلات اجتماعية منحوطة إلى الشركة الأم الرئيسية.

12- استثمار في شركة زميلة

البلد	النشاط الأساسي	الشركة ذات الصلة	البلد	النشاط الأساسي	البلد	الشركة ذات الصلة
التأسيس	الملكية	الملكية	التأسيس	الملكية	الملكية	الملكية
الكويت	التطوير العقاري	شركة المزايا للتطوير العقاري	الكويت	التطوير العقاري	الكويت	شركة المزايا للتطوير العقاري

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018
11,042,551	11,928,354
-	(37,894)
11,042,551	11,890,460
881,732	744,736
4,071	6,598
11,928,354	12,641,794

الرصيد في بداية السنة
حصة المجموعة من أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لشركة زميلة
إيضاح (2 - د)
الرصيد كما في 1 يناير
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركة الزميلة
الرصيد في نهاية السنة

إن ملخص البيانات المالية لشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي المجمع:

2017	2018
65,487,277	65,992,011
5,845,506	2,616,060
59,641,771	63,375,951
-	(166,983)
59,641,771	63,208,968
20%	20%
11,928,354	12,641,794

نسبة ملكية المجموعة

القيمة الدفترية

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع:

2017	2018
4,213,412	5,007,151
4,408,664	3,723,679
881,732	744,736

الإيرادات

صافي الربح

الحصة في نتائج أعمال الشركة الزميلة

13 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018
1,218,203	231,071
816,378	632,316
515,036	529,770
97,846	-
2,647,463	1,393,157

دائنون تجاريون (أ)

إيرادات مقبوضة مقدماً

مصاريف مستحقة وأخرى

محجوز ضمان

14 - دائنون إجارة

2017	2018
18,529,433	17,243,270
(940,035)	(865,146)
17,589,398	16,378,124

إجمالي الالتزام

يطرح : تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة

القيمة الحالية لالتزام

والتي تتمثل في:

2017	2018
1,315,200	1,778,433
16,274,198	14,599,691
17,589,398	16,378,124

الجزء المتداول

الجزء غير المتداول

إن تسهيلات دائنون إجارة ممنوحة للمجموعة من قبل مؤسسات إسلامية خليجية، تستحق السداد على أقساط ربع سنوية آخرها في يونيو

2024. إن الضمانات المقدمة لدائنون تورق وإجارة هي:

- رهن عقارات استثمارية بمبلغ 34,774,563 دينار كويتي (2017 - 34,274,669 دينار كويتي) (إيضاح 11).

- حالة حق عن إيرادات تأجير العقار المرهون وكفالة تضامنية من الشركة الأم الرئيسية.

15 - رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,000,000,000 سهم (2017 - 1,000,000,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

2017	2018	عدد الأسهم
1,240,000	1,240,000	النسبة إلى الأسهم المدفوعة
%0.13	%0.13	القيمة السوقية (دينار كويتي)
55,056	47,120	التكلفة (دينار كويتي)
664,834	664,834	

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الاحتياطي الإختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2018. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة.

17 - احتياطي أجباري
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضررية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإيجاري، ويجوز للشركة الأم ايقاف هذا التحويل عندما يتجاوز الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإيجاري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

18 - احتياطي اختياري
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضررية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإيجاري. ويجوز هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإيجاري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

		<u>19 - صافي (خسائر) أرباح استثمارات</u>
2017	2018	
4,570	5,802	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة في من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(971,787)	التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة في من خلال
367,139	672,940	الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
(4,073)	(11,382)	إيرادات توزيعات أرباح
(167,990)	-	أتعاب إدارة محافظ
199,646	(304,427)	خسائر إنخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع

		<u>20 - إيرادات ومصروفات أخرى</u>
2017	2018	
2,000,000	-	مخصص لم يعد له ضرورة (أ)
530,750	481,476	إيرادات ومصروفات أخرى
2,530,750	481,476	

أ) خلال السنة المنتهية في 2008، قامت المجموعة بابرام اتفاقية بيع وشراء مع طرف آخر لغرض حيازة أرض في دبي بتكلفة 238,022,512 درهم إماراتي وذلك بدفع مبلغ 119,011,256 درهم إماراتي مقدماً، ولكن بسبب بعض التأخيرات في البنية الأساسية للمشروع، قررت المجموعة التوقف عن سداد المقابل المتبقي في ذلك الوقت، وقامت باحتساب مخصص مقابل الدفعات المقدمة المسددة لشراء الأرض. لاحقاً، وخلال سنة 2014، قامت المجموعة بتوقيع اتفاق تسوية مع ذلك الطرف الآخر، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة المقابل المتبقي بمبلغ 119,011,256 درهم إماراتي على شكل أقساط شهرية على مدى 3 سنوات، وبناء عليه، أعادت المجموعة إلى المخصص المسجل في السابق عن طريق مقارنة القيمة السوقية الحالية للأرض بالمقابل المتبقي من قيمة الأرض، الأمر الذي أدى إلى عكس المخصص بمبلغ 2,000,000 دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت المجموعة باستخراج وثائق ملكية الأرض وعليه قامت بتحويل كامل مبلغ دفعات مقدمة لشراء عقارات إلى عقارات استثمارية (إيضاح 8).

21 - ربحية السهم الأساسية والمخففة

ليس هناك أسهم عاديّة مخففة متوقّع إصدارها، إن المعلومات الضروريّة لاحتساب ربحية السهم الأساسيّة والمخففة بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2017	2018
5,643,011	2,943,265
1,000,000,000	1,000,000,000
(1,240,000)	(1,240,000)
998,760,000	998,760,000
5.65	2.95

ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم (دينار كويتي)

عدد الأسهم القائمة (سهم)

نافضاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة (سهم)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (سهم)

ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم (فلس)

22 - الجمعية العامة

اقرر مجلس إدارة الشركة الأم بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 مارس 2019 عدم توزيع أرباح وعدم صرف مكافأة لاعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 مارس 2018 على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة، كما وافقت على صرف مكافأة لاعضاء مجلس الإدارة بـ 30,000 دينار كويتي وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

23 - الشركة التابعة ذات الحصص غير المسيطرة بنسبيّة مادّية للمجموعة

إن الشركة التابعة ذات الحصص غير المسيطرة بنسبيّة مادّية للمجموعة تتمثل في شركة الواجهة المائية العقارية ش.م.ك. (مقلة) وهي شركة تابعة لشركة المستقبل الدوليّة لإدارة المشاريع ذ.م.م. ومملوكة بنسبة 78.4%.

ملخص البيانات المالية للشركة التابعة الرئيسية ذات الحصص غير المسيطرة بنسبيّة مادّية للمجموعة:
ملخص بيان المركز المالي:

2017	2018	
1,832,139	1,879,886	الموارد المتداولة
-	36,115	المطلوبات المتداولة
1,832,139	1,843,771	صافي الموجودات المتداولة
18,902,640	20,960,451	الموجودات غير المتداولة
18,902,640	20,960,451	صافي الموجودات غير المتداولة
20,734,779	22,804,222	صافي الموجودات
16,239,183	17,857,128	صافي الموجودات الخاصة بالمجموعة
4,495,596	4,947,094	صافي الموجودات الخاصة بالحصص غير المسيطرة
2017	2018	<u>ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:</u>

2017	2018	
2,000,000	2,215,947	الإيرادات
(13,076)	(87,214)	المصاريف والأعباء الأخرى
1,986,924	2,128,733	صافي ربح السنة
-	(51,195)	خسارة الشاملة الأخرى
1,986,924	2,077,538	مجموع الدخل الشامل للسنة
1,556,127	1,627,099	صافي الربح الخاص بالمجموعة
430,797	450,439	صافي الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة

24 - معلومات القطاعات

تتقسّم المجموعة إلى ثلاثة قطاعات جغرافية وهي دولة الكويت والإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعودية، حيث تمارس المجموعة أنشطتها الرئيسيّة في قطاع العقارات، ولا توجّد أي معاملات ينتج عنها إيرادات بين قطاعات المجموعة. إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات الجغرافية مبيّنة كما يلي:

2018			
المجموع	المملكة العربية السعودية	دولة الإمارات العربية المتحدة	دولة الكويت
3,440,150	1,067,950	2,252,200	120,000
(916,169)	(209,889)	(706,280)	-
1,938,095	(525,479)	2,463,574	-
(660,855)	(18,823)	(62,405)	(579,627)
566,320	(283,139)	690,205	159,254
(962,736)	-	(962,736)	-
3,404,805	30,620	3,674,558	(300,373)
96,896,043	15,740,031	53,665,604	27,490,408
17,929,824	214,532	17,247,497	467,795

2017			
المجموع	المملكة العربية السعودية	دولة الإمارات العربية المتحدة	دولة الكويت
8,409,365	1,164,293	7,065,072	180,000
(6,141,682)	(211,921)	(5,929,761)	-
1,967,081	324,080	1,643,001	-
(626,992)	(64,469)	(46,082)	(516,441)
3,307,744	(142,181)	2,490,164	959,761
(841,708)	-	(841,708)	-
6,073,808	1,069,802	4,380,686	623,320
96,563,835	16,235,027	51,913,260	28,415,548
20,481,207	179,210	20,002,952	299,045

25 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدینین، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنو إجارة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(ا) مخاطر تكاليف التمويل:

تعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات تكاليف التمويل. إن تكاليف التمويل والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعمول المحتمل في تكاليف التمويل، مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير تكاليف التمويل.

2018

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	دائنون إجارة
81,891 ±	16,378,124	%0.5 ±	

2017

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	دائنون إجارة
87,947 ±	17,589,398	%0.5 ±	

(ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسائر مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية والتي قد تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين المستحق من طرف ذي صلة. إن النقد المملوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة اجتماعية جيدة، ويتم إثبات رصيد المدينين المستحق من طرف ذي صلة بالصافي بعد خصم مخصص الدين المشكوك في تحصيلها.

مدينون تجاريون

طبق المجموعة النموذج المبسط لقيد خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لجميع المدينين التجاريين، حيث أن هذا البند ليس له عنصر تمويل جوهري. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة، فقد تم تقدير المدينين التجاريين على أساس مجمع على التوالي وتجميعها استناداً إلى سمات مخاطر الائتمان المشتركة وعدد أيام التأخير.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة للسنوات 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها. كما أن عدم السداد خلال 180 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في ترتيبات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنها تعتبر إلتئاماً قد انخفضت قيمته.

وعلى هذا الأساس، فإن خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين كما في 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 تم تحديدها كما يلي:

كم في 31 ديسمبر 2018					
	أقل من 30 يوماً	30 - 90 يوماً	90 - 31 يوماً	31 - 60 يوماً	أقل من 60 يوماً
الإجمالي					
-	180 يوماً	180 - 91 يوماً	90 - 61 يوماً	60 - 31 يوماً	أقل من 30 يوماً
739,696		478,956	157,285	9,064	26,869
	100%	67.39%	33.34%	22.86%	9.65%
					67,522
600,625		478,956	105,988	3,022	6,143
					6,516

كم في 1 يناير 2018					
	أقل من 30 يوماً	30 - 90 يوماً	90 - 31 يوماً	31 - 60 يوماً	أقل من 60 يوماً
الإجمالي					
-	180 يوماً	180 - 91 يوماً	90 - 61 يوماً	60 - 31 يوماً	أقل من 30 يوماً
863,650		277,003	66,204	35,288	-
	100%	22.20%	9.93%	5.33%	10.72%
					485,155
331,607		277,003	14,699	3,416	-
					36,489

نقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر الإئتمانية، ويستند مخصص الخسائر المتوقعة على فترة 12 شهر. إن المجموعة تحفظ بالنقد لدى البنوك مع مؤسسات مالية ذات تصنيف إئتماني عالي بدون سابق للإعسار. واستناداً إلى تقييم الإداره، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة الناشئة عن هذه الأصل المالي غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر الإعسار لم تزداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

إن الحد الأعلى للتعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد والنقد المعادل، والمدينين والمستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر السيولة

(ج) تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتنقييم المقررة المالية لعملائها بشكل دوري.

إن الجدول التالي يبيّن تحليل الإستحقاقات للموجودات والمطلوبات للمجموعة:

2018

المجموع	أقل من 12 شهر	12 - 3 شهر	3 - 1 شهر	حتى شهر	
16,378,124	14,599,691	1,426,882	351,551	-	دائنون إيجارة
1,393,157	-	749,995	396,272	246,890	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
17,771,281	14,599,691	2,176,877	747,823	246,890	المجموع

2017

المجموع	أقل من 12 شهر	12 - 3 شهر	3 - 1 شهر	حتى شهر	
17,589,398	16,274,198	986,421	328,779	-	دائنون إيجارة
2,647,463	-	1,975,099	432,810	239,554	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
20,236,861	16,274,198	2,961,520	761,589	239,554	المجموع

مخاطر العملات الأجنبية

(د) إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والنتائج عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها للتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2018

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	درهم إماراتي ريال سعودي
43,462 \pm	% 5 \pm	
1,366 \pm	% 5 \pm	

2017

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	درهم إماراتي ريال سعودي
19,705 \pm	% 5 \pm	
5,631 \pm	% 5 \pm	

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد، سواء كانت هذه التغيرات بسبب عوامل خاصة بالأداة المنفردة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها من حيث التوزيع الجغرافي وتركيز القطاع التشغيلي.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

2017

2018

الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع	التغير في أسعار أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	التغير في أسعار أدوات الملكية	مؤشر السوق
135,356 \pm	% 5 \pm	85,360 \pm	% 5 \pm	بورصة الكويت

26 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع المسعرة، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية السنة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل يستناد إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2018

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 1
1,858,887	151,692	1,707,195
6,205,452	6,205,452	-
8,064,339	6,357,144	1,707,195

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع

2017

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 1
5,863,351	3,156,230	2,707,121

موجودات مالية متاحة للبيع

كما في 31 ديسمبر 2017، يوجد بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع الغير مسورة بمبلغ 4,112,709 دينار كويتي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

تم إيضاح قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح (11).

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقييم أساس التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبية إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

ادارة مخاطر الموارد المالية

- 27

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد ومنافع لمساهمين، وكذلك المحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

والمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم التوزيعات النقدية المدفوعة لمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الدين، سداد الالتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل مصرفي جديد.

تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناء على نسبة الدين إلى الموارد المالية، يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على إجمالي الموارد المالية، يتم إحتساب صافي الدين كاجمالي الالتزامات التمويلية ناقصاً النقد والنقد المعادل. ويشمل إجمالي الموارد المالية حقوق الملكية والتي تظهر في المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الدين.

للغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية بما يلي:

2017	2018	
17,589,398	16,378,124	دائنون إجارة
(1,175,652)	(1,037,555)	بخصم: النقد والنقد المعادل
16,413,746	15,340,569	صافي الدينون
76,082,628	78,966,219	مجموع حقوق الملكية
92,496,374	94,306,788	اجمالي الموارد المالية
%17.75	%16.27	نسبة الدين إلى الموارد المالية